بحث محكم | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 06 مايو 2021

الوظائف الدينية والسياسية لمؤسسة إمارة المؤمنين في المغرب

من خلال مذكرات الملك الحسن الثاني (1929 - 1999)

عبد الشافي خالد
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2021
All rights reserved © 2021

إن مكانة مؤسسة إمارة المؤمنين ومركزية دور «أمير المؤمنين» داخل النسق السياسي المغربي هو ما يفسر الأهمية التي تحظى بها لدى الباحثين والفاعلين السياسيين. وهدفنا هو وصف تصور الملك الحسن الثاني لهذه المؤسسة، ولوظائفها الدينية والسياسية كما ورد في مذكراته؛ وذلك لكونه ظل الفاعل الأول داخل النظام السياسي في المغرب المستقل. وبالتالي، فالانطلاق من هذه المذكرات لاستخراج أهم تمثلاته حول هذه المفاهيم، سيمكن من تعميق معرفتنا بوظائف هذه المؤسسة الدينية/ السياسية خلال عهده، والمساهمة في كتابة تاريخ المغرب السياسي الراهن. ولأجل ذلك، اعتمدنا منهجا مرنا لتحليل الخطاب ضمن مقاربة تاريخية ووظيفية لهذه المؤسسة. وقد تبين بأن مفهوم إمارة المؤمنين في منظور الملك الحسن الثاني مستمد من «نظرية الخلافة»، بوصفها نيابة عن النبي في الحفاظ على الدين، وتسيير شؤون المسلمين وفق أحكامه. وأهم أسسها هي البيعة التي تترتب عنها واجبات على كل من المؤمنين/ الرعايا من جهة، وعلى أمير المؤمنين/الملك من جهة ثانية، وهي حسب الحسن الثاني واجبات دينية ووطنية وسياسية. وبناء عليه، فهي تؤدي عدة وظائف دينية وسياسية. فداخل البلاد يعدّ أمير المؤمنين حاميا ومدافعا عن الإسلام السني المالكي، كما يمارس وظيفة التحكيم داخل الحقل السياسي من أجل تحقيق إجماع الأمة. أما خارجيا، فقد استعملت في الدفاع عن الوحدة الترابية واستكمال تحرير البلاد، ومواجهة التيارات العلمانية والشيوعية والمد الشيعي للثورة الإيرانية، وأخيرا الحركات الدينية المتطرفة. ومقابل ذلك، عمل الحسن الثاني على تقديم نفسه والمؤسسة التي يمثلها كفاعل لا غنى عنه في العلاقات الدولية، وخاصة في قضيتي الوساطة بين العرب وإسرائيل والحوار بين أتباع الديانات التوحيدية.

مقدمة:

تحتل مؤسسة إمارة المؤمنين المكانة الأسمى داخل النظام السياسي المغربي، وتعتبر من أهم ثوابت هذا النظام منذ عدة قرون، بل يعتبرها بعض الفقهاء أحد الثوابت الدينية للبلاد، إضافة إلى المذهب الفقهي المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني. ولهذا، تحظى هذه المؤسسة بقدسية ترتبط بأصولها الدينية، حيث تمثل امتدادا لفكرة «الخلافة» بوصفها نيابة عن النبي في المحافظة على الدين وتدبير شؤون الدنيا وفق مقتضياته وأحكامه.

ويؤكد أغلب المؤرخين أن خضوع المغرب لنظام الحماية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن العشرين، لم يغير طبيعة النظام السياسي بشكل جوهري، حيث عملت الحماية على إعادة إحياء فكرة الخلافة عبر المحافظة على مكانة السلطان الدينية، باعتباره أميرا للمؤمنين مبايعا بالإمامة إلى نسبه النبوي، وإلى وظائفه التحكيمية بين مختلف القبائل والجماعات المتنافسة أو المتصارعة ...

ومن جهة أخرى، تمثل فترة حكم الملك الحسن الثاني (1961 - 1999) مرحلة تأسيسية للدولة الوطنية في المغرب المستقل، حيث تخللتها أحداث وتطورات سياسية واقتصادية واجتماعية داخليا وخارجيا، برزت خلالها هذه المؤسسة، باعتبارها أهم مؤسسة دينية/ سياسية في البلاد، والتي تكاد تحتكر صلاحية صنع السياسة الداخلية والخارجية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية. وهذا ما يبرر الاهتمام الذي حظيت به من طرف الباحثين باختلاف الحقول المعرفية التي ينتمون إليها وزوايا النظر التي ينظرون من خلالها، ومدى وحجم أهميتها وحضورها ضمن الموضوعات التي درسوها.

وهكذا، فقد قام عدد من الباحثين المغاربة والأجانب بدراسات مختلفة للملكية وللنظام السياسي المغربي بعد الاستقلال؛ بعضها يندرج ضمن مجال العلوم السياسية، مثل دراسة جون واتربوري John Waterbury «أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية»[1]، ودراستيْ ريمي لوفو Rémy Leveau «الفلاح المغربي المدافع عن العرش»، و«الإسلام والتحكم السياسي في المغرب».[2] وأيضا دراسة محمد الطوزي «الملكية والإسلام السياسي»[3]. كما توجد دراسة عبد الله حمودي في الأنثربولوجيا الثقافية: «الشيخ والمريد».[4] ومن الدراسات القانونية الجادة لطبيعة النظام السياسي المغربي، نذكر دراسة محمد المعتصم: «النظام السياسي الدستوري المغربي»[5]، ودراسة عمر بندورو: «النظام السياسي المغربي»[6] ... وهذه مجرد عينة لما كتب ونشر حول موقع الملكية ومؤسسة إمارة المؤمنين داخل النسق السياسي المغربي بعد الاستقلال، وكذا حول وظائفها وصلاحياتها الدينية والسياسية والدستورية...

كما نلاحظ أيضا، إسهاب الفقهاء وعلماء الشريعة في الكتابة حول هذه المؤسسة ومقتضياتها الشرعية في عدة مجلات دورية، مثل مجلة دعوة الحق التي تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية منذ 1957 إلى الآن.

لكننا نلاحظ أيضا، بأن تلك الدراسات الأكاديمية والشرعية قد ركزت جميعها بشكل أو بآخر على وظائف مؤسسة إمارة المؤمنين داخل النسق السياسي المغربي، وعلى مركزية شخص الملك، أمير المؤمنين، ودوره

---

1 جون واتربوري: **أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ط 2، ترجمة عبد الغني أبو العزم – عبد الأحد السبتي – عبد اللطيف الفلق، مطبعة فضالة، المحمدية، 2004

2 - ريمي لوفو: **"الفلاح المغربي المدافع عن العرش"** ترجمة محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر 2001

- ريمي لوفو: "الإسلام والتحكم السياسي في المغرب"، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، السياسة الدينية في المغرب العربي، السنة 4، ع 13/14/1991/92، مطبعة المعارف الجديدة.

3 محمد الطوزي: **"الملكية والإسلام السياسي في المغرب"**، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي، دار النجاح الجديدة مارس 2007

4 عبد الله حمودي: **"الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة"**، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال، الدار البيضاء 2000

5 محمد المعتصم: **"النظام السياسي الدستوري المغربي"**، مؤسسة إيزيس للنشر، الدار البيضاء، ط 1، مارس 1992

6 عمر بندورو: **النظام السياسي المغربي**، ط 1، سلسلة القانون العام، 2002

الحاسم في صياغة السياستين الداخلية والخارجية في المغرب؛ وذلك إما انطلاقا من التراث الفقهي في مجال السياسة الشرعية بالنسبة إلى الفقهاء، أو من خلال الدستور والظهائر، أو عبر تحليل بعض خطب الملك الحسن الثاني بالنسبة إلى غيرهم من الباحثين، وطبعا تختلف مقاربات وأهداف دراسة هؤلاء وأولئك.

وبناء عليه، وأخذا بعين الاعتبار ما كتب حول الموضوع، والذي كانت لنا فرصة الاطلاع عليه ودراسته خلال إنجاز بحث لنيل شهادة الماستر[7]، سنفتح نافذة على الموضوع لا نعتقد بأنه سبق للباحثين اقتحامها، على الأقل فيما نعلم، حيث سندرس مفهوم إمارة المؤمنين واستعمالاتها في منظور الملك الحسن الثاني كما نشره في مذكراته. وهذا يعني بأننا لن نتوقف عند تحديد دلالة هذا المفهوم شرعيا، أو وفق القانون الدستوري، كما لن نؤصل لقيام هذه المؤسسة تاريخيا في المغرب، والتطورات التي عرفتها طيلة أكثر من عشرة قرون أيضا، بل سنقتصر على وصف تمثلات الملك الحسن الثاني حول إمارة المؤمنين كمؤسسة، وحول وظيفته هو كأمير للمؤمنين من خلال الدلالة التي يعطيها لكل منهما في مذكراته أساسا.

هكذا إذن، سنحاول اعتماد منهج مرن لتحليل الخطاب مع الاحتكام لمقاربة تاريخية تفرض ربط تأويلنا للوقائع التاريخية المثارة في المذكرات بسياقها الزمني وظروفها. وهذه المذكرات التي نعتمدها كمصادر في مقالنا هي حسب زمن ظهورها: «التحدي»[8] و«ذاكرة ملك»[9]، و«عبقرية الاعتدال: الإسلام في مواجهة تحديات العصر»[10]؛ وذلك رغم أننا سنعتمد تقسيما موضوعيا وليس كرنولوجيا لمحاور البحث؛ أي بناء على تيمات، حيث سنخصص المحور الأول لبحث مفهوم إمارة المؤمنين وأسسها، والثاني لأدوارها واستعمالاتها الداخلية والخارجية.علما بأننا نستحضر هنا الفرق بين الخطب الملكية أو الحوارات الصحفية المتفرقة في الزمان والمكان، والمرتبطة بأحداث معينة، والتي قد تكون مرتجلة كما اعتاد الملك الحسن الثاني أن يفعل، والرسائل التي يرسلها لأشخاص أو مؤسسات داخليا أو خارجيا، وبين المذكرات التي يوجد التأريخ من بين أهداف كتابتها من طرف صاحبها، الذي يريد ترك أثر مكتوب يشهد على تجربته النظرية والعملية للأجيال المقبلة وللدارسين. وطبعا، لا ننفي وجود أهداف ذاتية مختلفة لتدوين ونشر المذكرات عموما. كما أننا على وعي تام بضرورة تبني الحذر الإبستمولوجي حين نعتمد عليها كمصدر لمعرفة «الحقيقة التاريخية» حول ما نبحث عنه أو فيه؛ وذلك بالنظر إلى الرهانات التي تتحكم عادة في نشر المذكرات. ويزداد الأمر تعقيدا، إذا كان الأمر يهم مذكرات ملك حكم المغرب لمدة 38 سنة، وتثير تجربته كملك ساد وحكم فعلا جدلا سياسيا أحيانا، وأكاديميا أحيانا أخرى.

7 عبد الشافي خالد: **"توظيف المرجعية الدينية في خطب الملك الحسن الثاني"** بحث نيل شهادة الماستر في تاريخ الزمن الراهن موسم: 2012/2013، كلية الآداب ع.ا. محمد 5 أكدال الرباط.

8 Hassan II: « **Le défi** », Edition Albin Michel, Paris, 1976

9 Hassan II: « **La mémoire d'un roi** », entretiens avec Eric Laurent, Librairie Plon 1993.

10 الحسن الثاني: "عبقرية الاعتدال: **الإسلام في مواجهة تحديات العصر**"، حوارات مع إريك لوران Laurent Eric، الناشر: عثمان العمير، د.ت. (1999 في تقديرنا).

وبناء على كل ما سبق، سنحاول من خلال الاعتماد على مذكرات الملك الحسن الثاني معالجة الإشكالية التي يمكن صياغتها من خلال التساؤلات التالية:

كيف تصور الملك الحسن الثاني مفهوم إمارة المؤمنين؟ وما هي أسسها في نظره؟ وما هي الوظائف الدينية والسياسية التي تؤديها في عملية صياغة السياسة الداخلية والخارجية للمغرب؟

قبل الشروع في تقديم تصور الملك الحسن الثاني لمؤسسة إمارة المؤمنين، ولوظيفة أمير المؤمنين داخليا وخارجيا، لابد من الإشارة إلى بعض التوضيحات حول المذكرات المشار إليها؛ فمن المعلوم بأن الحسن الثاني كان «خطيبا محترفا»، لا يتردد في عقد الندوات الصحفية مع وسائل الإعلام الوطنية والدولية. ولا يفوت أية مناسبة رسمية وطنية أو دينية دون أن يتوجه إلى الشعب أو إلى جزء منه بخطاب ما، بل إن وعيه ربما بضرورة الكتابة بالنسبة إلى التاريخ، الذي أكد شغفه به إلى حد إقراره بأنه كان يريد أن يصبح مؤرخا لولا تدخل أبيه الذي وجهه لدراسة القانون[11]، قلت هذا الوعي التاريخي ربما هو ما دفعه إلى كتابة المذكرات لثلاث مرات. الأولى عبر سرد شخصي لتجربته بعد 16 سنة من الحكم، ونقصد كتابه «التحدي» الصادر سنة 1976؛ أي سنة واحدة فقط بعد نجاح قيادته للمسيرة الخضراء لتحرير الصحراء، مما مكنه من تحقيق إجماع وطني حول سياساته وحول شخصه. أما المرة الثانية، فتلت نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي بداية التسعينيات، والتي عرفت حدوث انفراج سياسي وحقوقي في المغرب، وربما يرتبط كتابه هنا «ذاكرة ملك» الصادر سنة 1993 بصدور كتاب الصحفي الفرنسي جيل بيرو Gilles Perrault «صديقنا الملك» قبله.[12]* والذي هاجم فيه نظام الملك الحسن الثاني، وانتقده شخصيا بسبب ملف الاعتقال السياسي والقمع المفرط اللذين طبعا "سنوات الرصاص" خلال عقدي السبعينيات والثمانينات...أما الكتاب الثالث، فهو "عبقرية الاعتدال"، والذي نُشر سنة 1999، في ظرف يتميز بزحف العولمة وما أفرزته من أحداث وتحولات. خاصة ما يتعلق بظهور الإسلام السياسي والحركات الدينية التي تتبنى خيار العنف العابر للحدود ...

وتجدر الإشارة إلى أن الكتابين الثاني والثالث قد جاءا على شكل حوار مع الصحفي إريك لوران Eric Laurent الذي وصف آخر كتاب للملك حول الإسلام، والذي كتب مقدمته الملك الحالي محمد السادس، بأنه "بمثابة وصية دينية وسياسية غير مسبوقة، ووثيقة تاريخية عز نظيرها... فملك المغرب، باعتباره أمير المؤمنين وسليلا للدوحة النبوية يمتلك مشروعية لا تتوفر لغيره، تمكنه من الحديث عن الإسلام وتصحيح

11 Hassan II: « **La mémoire d'un roi** », 285

*12 يتعلق الأمر بكتاب «**صديقنا الملك**» تأليف جيل بيرو، صدر سنة 1992 بفرنسا، وصدرت ترجمته العربية في طبعتها 1 بدمشق، من إنجاز: ميشيل خوري سنة 2002

الآراء حول واقعه وحقائقه العميقة"[13]. وعلى الرغم من أن هذه المذكرات هي عبارة عن حوارات مطولة تمت على فترات، وصدرت كلها باللغة الفرنسية ثم ترجمت للغة العربية، فهو يؤكد بأن نشرها قد تم بعد اطلاع الملك عليها لتدقيق وتصحيح أقواله إن أراد ذلك. ومن هنا، تأتي أهمية الاشتغال عليها، خاصة وأن المذكرات عموما، تعتبر من أهم مصادر كتابة التاريخ السياسي الراهن للمغرب، والذي يندرج مقالنا ضمن الجهود العلمية لتدوينه.

1) مؤسسة إمارة المؤمنين وأسسها في منظور الملك الحسن الثاني:

تماشيا مع الاختيار المنهجي الذي اعتمدناه في هذه الدراسة، وأخذا بعين الاعتبار لأهم الأدبيات حول مفهوم "إمارة المؤمنين"، وحول أسسها الشرعية والتاريخية والقانونية، سننطلق من مذكرات الملك الحسن الثاني لوصف تصوره لماهية هذه المؤسسة الدينية / السياسية ولأسسها.

أ) مفهوم إمارة المؤمنين:

يكاد يجمع مختلف الفقهاء والباحثين بأن مفهوم إمارة المؤمنين عموما، مستمد من نظرية "الخلافة الإسلامية"، والتي تعني النيابة عن الرسول (ص) في الحفاظ على الدين وتسيير شؤون المسلمين وفق ضوابطه ومقاصده. ومن هذا التعريف العام، اشتقت كل التعريفات التي قدمت لهذا المفهوم. فكيف تصوره الملك الحسن الثاني؟

لا يفرق الملك الحسن الثاني بين مفاهيم "الإمام" و"الخليفة" و"أمير المؤمنين"؛ وذلك: "لأن كلا من إمارة المؤمنين والإمامة والخلافة تشير إلى مظهر مختلف من مظاهر الوظيفة نفسها، وظيفة من يتولى أمور الأمة، وهي مهمة ثلاثية الأبعاد، تتجلى في إدارة شؤون الجماعة (أو الوطن بتعبير اليوم)، وفي الإمامة الدينية والرئاسة السياسية معا في آن، فهي سلطة موروثة عن الرسول (ص)، كما تحتم على صاحبها أن يستنير بسنته (ص) في كل ما لم يرد في شأنه نص، علما بأن النصوص بطبيعة الحال لم تتناول كل شيء"[14]. هكذا إذن، يتضح بأن التقسيم الذي اعتمدناه في هذا المقال بين كل من مفهوم إمارة المؤمنين من جهة، ووظائفها الدينية والسياسية من جهة أخرى، ليس إلا تقسيما إجرائيا تستدعيه مقتضيات التحليل؛ وذلك لأنه من المستحيل عمليا فهم معنى هذه المؤسسة دون استحضار وظائفها ضمن النسق السياسي المغربي خصوصا، وخلال تطوراتها التاريخية ضمن ما يسمى بـ "الدولة الإسلامية" عموما. فهي وظيفة من يتولى

13 الحسن الثاني: **"عبقرية الاعتدال"**، 3

14 نفسه، 113

تسيير شؤون الأمة، حسب تعريف الملك الحسن الثاني، ولها ثلاثة مظاهر أو أشكال: دينية ووطنية وسياسية، وهي وظيفة موروثة عن الرسول (ص)، وتفرض على صاحبها اتباع سنته دينيا ودنيويا.

وعلى الرغم من إقرار الملك بعدم وجود "حق إلهي" في الإسلام، فهو يؤكد بأن مهمة أمير المؤمنين هي "مهمة إلهية"؛ لأنه "يعتبر من طرف كل رعاياه كممثل لله في الأرض، وهنا أيضا يوجد حديث نبوي "الأمير ظل الله في الأرض..." وهذه المهمة الإلهية تفرض عليك أن تكون مسلما سنيا، والسهر على تطبيق الدين وتنظيم الشؤون المدنية".[15] وبغض النظر عن درجة صحة سند الحديث المذكور، نلاحظ استحضار الملك هنا لتمثلات الرعايا للحاكم في الدولة الإسلامية من جهة، وربطه لهذه المهمة بمصدر إلهي هذه المرة، وليس فقط نبوي من جهة أخرى؛ وذلك رغم أن النبي غالبا ما ينظر إليه كواسطة بين المؤمنين والله. أما "الخلافة"، فتعتبر واسطة بين العهد النبوي وعهد الدولة الإسلامية. وهذا ما يوضحه جواب الملك بالإيجاب عن سؤال للصحفي إريك لوران حول ما إذا كانت "العقيدة الدنيوية (la doctrine temporelle) والسياسية التي تحدد حكمه مستمدة من نظرية الخلافة"[16]. كما يعزز ذلك صدق الفرضية التي تربط استمرارية هذه المؤسسة في تاريخ المغرب بأصولها الدينية التي تمنحها رمزية، بل وقدسية أحيانا، لدى جماعة المؤمنين بالدعوة المحمدية.

وإذا كان من الصعب الفصل بين المؤسسة والشخص الذي يمثلها في هذه الحالة، فإن الملك غالبا ما كان يقدم نفسه "كمسلم مؤمن، سني، وممارس للشعائر الدينية"، بل سبق وقدم دروسا دينية رمضانية في حضرة العلماء الذين اعتاد استدعاءهم كل سنة من المغرب ومن خارجه لتقديم دروس بين يديه، وبحضور رجال الدولة وسفراء البلدان الإسلامية، والمعروفة بـ "الدروس الحسنية". ولهذا، نجده مثلا يرد على سؤال الصحفي إريك لوران حول "دوره المفترض" في عملية اختطاف واختفاء المعارض المهدي بنبركة في باريس سنة 1965 بالقول: "أنا إنسان مؤمن وممارس للشعائر، والجميع يعلم هذا، لقد منحني الله فرصة لأصبح أكثر إيمانا وتشبثا بالشعائر بسبب الأحداث الجيدة التي حاطت بي"[17]. وقد كان هذا الكلام/الرد نوعا من المحاججة لإثبات صدق إعلان براءته مما وقع للزعيم السياسي المختطف، والذي يُجهل مصير جثته إلى حد الآن. أما الأحداث الجيدة المقصودة، فليس أقلها النجاة من محاولتي انقلاب فاشلتين في أقل من سنتين.

كما نصادف وصفا آخر لأمير المؤمنين كما يتصوره الملك الحسن الثاني خلال مقارنته لنفسه مع شاه إيران محمد رضى بهلوي (1980/1919) الذي انتقد أخطاءه التي ساهمت في قيام ثورة إسلامية ضده بقيادة رجل الدين الشيعي "روح الله الخميني" (1989/1902) سنة 1979، وهي الثورة التي عارضها

15 Hassan II: « **La mémoire d'un roi** », 94

16 Ibid, 98

17 Ibid, 107

الملك الحسن الثاني منذ اندلاعها، حيث يكشف في مذكراته عما قاله للشاه لاحقا، بعدما أطيح به واستقبله في المغرب. ففي نقد ضمني لحضور زوجته في المشهد السياسي ببلاده، وذهابه بعيدا في تكريس حقوق النساء في مجتمع محافظ خاطبه قائلا: "أن تكون وصيا على عرش بلد مسلم، معناه أن تقام الصلاة باسمك، أن تكون قادرا على ذبح الأضحية في عيد الأضحى، وأن تكون قادرا على الصعود لصومعة لتؤذن للصلاة، وهي كلها أمور ممنوعة عن المرأة، حتى في بلد مسلم سني، فهو أمر لا يمكن تخيله ولا يخطر على بال أي أحد"[18]. هكذا إذن يتضح جليا بأن "الولاية العامة" حكر على الرجال في الإسلام؛ بمعنى أن "أمير المؤمنين" هو رجل بالضرورة، ولا يمكن للمرأة أن تتقلد هذا المنصب، ولا أن توكل لها هذه المهمة التي لا انفصال فيها بين المجال الديني والدنيوي. فأمير المؤمنين كما يجب له أن يكون، أو أي حاكم مسلم لبلد مسلم، يفترض فيه حسب الملك الحسن الثاني أن تقام صلاة الجمعة باسمه، وأن يكون قادرا على نحر أضحية العيد اقتداء بسنة النبي إبراهيم، بل وأن يعرف أداء شعيرة الأذان للصلاة. ومعنى ذلك باختصار أن يكون مؤهلا للقيام بمهمة "الرياسة الدينية" أو الإمامة العظمى، التي تمتد صلاحياتها من شعيرة إمامة الصلاة في المسجد إلى حد إعلان الحرب /الجهاد في الإسلام ... ولأن هذه الأمور كلها ممنوعة على المرأة في الإسلام، ولأن "الإمام" هو بالضرورة رجل، فبنفس القياس يعلن الحسن الثاني ضمنيا موقفه "المحافظ" من المرأة وحدود ما يمكن أن تبلغه في سلم المسؤوليات والوظائف السياسية في أي بلد مسلم. هذا علما بأن "الذكورة" من أهم شروط الإمامة في المذهب المالكي المعتمد رسميا في المغرب.

ولكي تكتمل الصورة حول هذه المؤسسة، لابد من الإشارة إلى أسس قيامها واستمراريتها في منظور الملك الحسن الثاني كما ورد في مذكراته، وأهم تلك الأسس هي "البيعة".

ب) البيعة أهم أسس إمارة المؤمنين حسب الملك الحسن الثاني:

لقد ارتبطت بيعة السلطان في أغلب مراحل تاريخ المغرب بانتمائه إلى آل البيت؛ أي بنسبه النبوي. وقد زاد الرهان على "الشرف" خلال عهد كل من الأسرة السعدية والأسرة العلوية. فالسلطان سليل الدوحة النبوية من جهة علي (ض) وفاطمة الزهراء بنت الرسول (ص). وهذا ما تؤكده شجرة النسب الخاصة بالأسرة العلوية الشريفة التي وصلت إلى الحكم في المغرب خلال القرن السابع عشر ميلادي. وبناء على هذه الشجرة، يعدّ الملك الحسن الثاني السبط الخامس والثلاثين للنبي محمد (ص)، بينما يعدّ الملك الواحد والعشرين من السلالة العلوية. فكيف ينظر الحسن الثاني إلى مفهوم البيعة في مذكراته؟

على الرغم من تعود الملك الحسن الثاني على شرح هذا المفهوم في عدة خطب خاصة خلال خطاب ذكرى عيد العرش في 3 مارس من كل سنة خلال عهده، إلا أنه يؤكد أحيانا صعوبة تفهمه من طرف الغرب.

18 Ibid, 220

وهذا ما عبر عنه في كتاب "ذاكرة ملك" بقوله: "لقد رغبت دائما في وضع إرادة الشعب فوق الجميع؛ لأنه لا يجب أن ننسى بأن العقد الذي يجمعني به هو عقد بيعة، وأظن بأنه شيء لا يمكن للفكر المسيحي فهمه".[19] ولتوضيح تصوره أكثر، حاول في آخر كتبه القيام بمقارنة بين نظام "إمارة المؤمنين" والتنظيم السياسي الذي تقترحه النظريات الغربية الحديثة في الدولة وأشكال الحكم. "فعقد الإمامة أشمل من أشكال العقود التاريخية التي تصورها منظرون أمثال لوك وهوبز وروسو، فتلك الأفكار التي شهدت اليوم تجديدا، خاصة على يد جون راوولز صاحب "نظرية العدالة" التي ثارت حولها المناقشات، لا تستوفي مضمون عقد الإمامة، فهو أشمل منها جميعا وأعم، حتى وإن أضيف إليها الكثير مما لم يكن ليتصوره منظرو الفكر السياسي الحديث".[20]

الملاحظ هنا بأن الملك الحسن الثاني، وخاصة في هذه المذكرات التي صدرت في أيامه الأخيرة في الحكم، يثبت إلمامه بالنظريات السياسية الغربية الحديثة، بل ويحاجج بأن عقد الإمامة الذي تؤسسه البيعة، والمنشئ لمؤسسة "إمارة المؤمنين" أشمل من هذه العقود جميعها؛ وذلك لأن المهمة الملقاة على عاتق من يتقلدها إلهية المصدر، "وهذه المسؤولية كما أكدنا مرارا تنبني على أساس عهد يسمى البيعة أو المبايعة، وهو عبارة عن ميثاق بين المؤمنين وبين من عهد إليهم منهم بتسيير أمور الجماعة أو الأمة، ويجب أن يستوحى تنظيم الجماعة وتوجهاتها الدينية والأخلاقية من رسالة النبي (ص) ومحجته البيضاء وسنته الرشيدة"[21].

إن المطلع على خطابات الملك الحسن الثاني بعمق أو من درسها، لابد أن يلاحظ بأنه عادة ما يقدم تصورا واضحا وبسيطا لمهام أمير المؤمنين ولعقد البيعة، كما فعل في مذكراته أيضا؛ وذلك مقارنة بتفصيلات وتعقيد فقهاء السياسة الشرعية الذين يحاولون التأصيل الديني لها، أو وصف وظائفها وضرورتها لحماية الدين واستمراريته وضمان ممارسة الشعائر الدينية... وطبعا، فإن استعمالاتها داخليا وخارجيا كثيرة ومتنوعة. كما يحدث أن تبرز أحداث أو مواقف مهام أو وظائف "كامنة" أو غير مباشرة أو غير معلنة لها، وفق تصنيف السوسيولوجي الأمريكي روبرت ميرتون Robert Merton لأنواع وظائف البنى الاجتماعية، لكن هدف مقالنا كما وضحنا سابقا هو البقاء عند مستوى وصف منظور الملك الحسن الثاني لهذه المفاهيم كما نشره في مذكراته.

وفي هذا الإطار، وإضافة لكون العلماء يلعبون دور المنظرين الإيديولوجيين للنظام بوصفه نظاما إسلاميا، فإن لهم وظيفة أخرى أكثر أهمية خلال انعقاد البيعة. فبما أن مفهوم العقد يستدعي وجود طرفين، فإننا نتحدث في عقد البيعة عن «أهل الحل والعقد»، وعلى رأسهم العلماء الذين يقدمون لأمير المؤمنين

19 Ibid, 76

20 الحسن الثاني: **"عبقرية الاعتدال"**، 111

21 نفسه، 106

«البيعة الخاصة» نيابة عن المؤمنين الذين يعبرون بقبولهم الخضوع لسلطته عن «البيعة العامة» حسب بعض الباحثين، بل وحسب الملك الحسن الثاني أيضا. فكيف يتصور الملك الحسن الثاني دور العلماء في انعقاد البيعة الشرعية للسلطان؟

بالعودة إلى كتاب «ذاكرة ملك»، وخلال إجابة الحسن الثاني عن سؤال للصحفي المحاور حول سبب طلبه موافقة العلماء لحظة اعتلائه العرش، يقول: «لا نطلب موافقة العلماء، عندنا خلال موت الملك يأتي العلماء أولا، ثم بعدهم المنحدرون من الرسول (ص) أفراد العائلة وكبار الشخصيات لوضع توقيعاتهم على عقد البيعة، ليعترفوا بذلك باختفاء ملك وصعود خلفه على كرسي العرش، والبيعة نابعة من القانون الإسلامي، فهناك حديث نبوي «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية»، فالأمر يتعلق بقاعدة دستورية».[22]

هكذا إذن، فإذا كان دور العلماء وغيرهم قد أصبح مجرد تزكية خلافة سلطان لآخر، فلا ننسى بأن الملك الحسن الثاني يتحدث هنا بعدما أصبح الدستور في المغرب المستقل ينظم طريقة انتقال العرش، عبر ترسيم إقصاء تدخل أي كان في عملية الاختيار، مادام العرش قد أصبح ينتقل إلى الابن الأكبر للملك، ماعدا إن اختار الملك غيره خلال حياته، وحتى في حالة غيابه نظم الدستور طريقة انتقال العرش لغيره. ومن المعلوم، بأن تحول الخلافة إلى مُلك منذ العهد الأموي في القرن السابع ميلادي قد نتج عنه تحول في أساس اكتساب مشروعية الحكم، والذي انتقل من الاختيار عبر البيعة إلى اكتسابها عبر الوراثة. وهكذا أصبحت البيعة بفعل هذا التحول، مجرد ممارسة شكلية تزكي وتشرعن عملية الوصول للحكم. لكن ورغم هذا الدور الهامشي الذي أصبح للعلماء في عملية اختيار الحاكم، فهذا لا يعني حسب الحسن الثاني بأنه لم يقع في تاريخ المغرب أن تم فسخ عقد البيعة من طرف «أهل الحل والعقد» لما يخل السلطان بمهامه، [23] بل لا يتجاهل الملك ما اعتبر بأنه دور العلماء في إزالة حكم أسرة السعديين ومطالبة العلويين بالدعوة للجهاد ضد الاحتلال الأجنبي للسواحل.[24]

وإذا كانت علاقة مؤسسة إمارة المؤمنين بباقي المؤسسات، وموقعها ضمن بنية الدستور الذي تسمو عليه تحتاج لمقال آخر، فإننا نشير فقط إلى الفصل 19 الذي وضع في أول دستور للمغرب المستقل سنة 1962، واستمر خلال تعديلات 70 و72 و92 و96، والذي ينص على أن: «الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمراريتها، وهو حامي الملة والدين، والساهر على احترام الدستور. وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد

22 Hassan II: « **La mémoire d'un roi** », 93

23 Ibid, 95

24 Ibid, 95

وحوزة المملكة في حدودها الحقة».[25] ويذهب البعض إلى أن إدراج هذه المؤسسة في الدستور قد كان بإيعاز من الدكتور عبد الكريم الخطيب والزعيم علال الفاسي. وما يعزز هذا الرأي في نظرنا هو استعمال هذا الأخير لمفهوم «أمير المؤمنين» ليصف به الملك في رسالته المرفقة بظهير تنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي أشرف عليها؛ وذلك قبل إقرار الدستور الأول سنة 1962.[26]

وبناء عليه، غالبا ما يميز الدستورانيون في المغرب بين طابقين للدستور؛ سفلي ينظم باقي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعلوي حيث تسمو مؤسسة إمارة المؤمنين على باقي المؤسسات ولا تخضع للقواعد الدستورية المكتوبة؛ وذلك لأنها منظمة وفق القرآن والسنة النبوية اللذين يسموان على القانون الوضعي البشري المصدر، ولو كان هو الدستور نفسه. خاصة إن كان هذا الدستور ينص في تصديره على أن «المملكة المغربية دولة إسلامية»، بل ويعتبر هذا الثابت الدستوري غير قابل للمراجعة أو التعديل. ولهذا، نجد الحسن الثاني يقول بأن «هذه البيعة هي رابطة خاصة بيني وبين كل مغربي، الذي يجب أن أعتبره كعضو من عائلتي... إنها واجب ديني بالنسبة لملك المغرب، أمير المؤمنين، الذي يعتبر كجزء متمم لكل عائلة، وأقول بأنه أفضل علاج للاستنزاف وللشك الذي يجلبه الحكم الممارس في إطار النصوص والبنود الدستورية المحدودة».[27]

هكذا إذن يمتزج الطابع السلطاني بالديني والأبوي في شخصية «أمير المؤمنين»، وهذا أهم الأسباب التي تفسر كثرة الصلاحيات التي تناط بمن يتقلد هذه المهمة، والذي يجب عليه أن يؤدي وظائف دينية وسياسية على المستويين الداخلي والخارجي؛ فكيف تمثل الملك الحسن الثاني وظائف إمارة المؤمنين في مذكراته؟

2) وظائف إمارة المؤمنين داخليا وخارجيا في منظور الملك الحسن الثاني:

قبل العودة إلى المذكرات لاستخراج أهم عناصر تصور الملك الحسن الثاني لأدواره كأمير للمؤمنين، وبالتالي وظائف المؤسسة الدينية /السياسية التي كان يمثلها داخليا وخارجيا، نذكر بما سبق أن قلناه في المحور السابق بأننا نحيط علما بأهم الدراسات التي تناولت وظائف إمارة المؤمنين في الإسلام عموما، وداخل النظام السياسي المغربي على وجه التحديد، سواء كانت دراسات فقهية شرعية، أو دستورية قانونية أو ضمن العلوم السياسية عموما. لكننا سنقتصر على ما ورد في المذكرات التي عبر فيها الملك الحسن الثاني عن تصوراته من عدة قضايا من بينها، وأهمها، إمارة المؤمنين ومقوماتها ووظائفها في النظام الذي ظل على

25 chambredesrepresentants.ma/ar/1996-دستور

26 www.sgg.gov.ma/BO/AR/1961/BO_2566ar.pdf

27 Hassan II: « **La mémoire d'un roi** »., 94

رأسه مدة 38 سنة. وهنا نستحضر المنهج السوسيولوجي «التفهمي» للألماني ماكس فيبرMax Weber الذي يدعو للاهتمام بمعنى الفعل كما هو عند صاحبه لنفهمه من الداخل، وتجنب إسقاط المعاني التي نحملها عن الأفعال الاجتماعية على أفعال المبحوثين؛ وذلك رغم مزالق الذاتية التي تحيط بهذا المنهج.

أ) وظائف إمارة المؤمنين داخليا:

يمكن القول بأن أهم وظيفة تؤديها مؤسسة إمارة المؤمنين هي المحافظة على الدين، وهذا معناه ضمان حق ممارسة الشعائر الدينية من جهة، ومن جهة أخرى الوقوف ضد كل البدع أو الطقوس أو المذاهب «غير الشرعية» أو التي لا يقرها المذهب السني المالكي المعتمد رسميا في المغرب. ولهذا استغل الملك الحسن الثاني صدور أولى مذكراته، ونقصد كتاب «التحدي»، للتعليق على ما عرف بقضية «البهائيين» التي أثيرت غداة الاستقلال في شمال المغرب، والذين حوكموا بسبب اعتناقهم الديانة البهائية وممارسة شعائرها، حيث نجده يبرر إدانتهم بقوله: «من المؤكد بأن الديانة اليهودية يمكن أن تمارس بكل حرية، وكذلك الديانة المسيحية؛ لأنهما «أديان الكتاب» مقبولة من طرف الإسلام، وليس ذلك فقط، بل أنه يأمرنا بأن نؤمن برسلهما، وهذا لا يعني بأن المغرب سيقبل غدا، وفي مكان عمومي في واضحة النهار، ممارسات طوائف مثل البهائيين أو غيرهم من المهرطقين».[28]

هكذا إذن، فحماية «الأمن الروحي» للمغاربة، كما دأبت الأدبيات الشرعية على توصيفه، تقتضي الوقوف ضد جميع الممارسات والمعتقدات التي لا يقرها القرآن والسنة النبوية والمذهب السني المالكي، رغم أن هذا الأخير يفتح باب الاجتهاد في القضايا التي لا يوجد نص شرعي في حكمها. وطبعا، تقتضي منزلة «أمير المؤمنين» ضمن هرمية الحقل الديني أن يكون المصدر الأول للفتوى، ولكل تأويل معتمد رسميا للنصوص الدينية. وهذا ما أكد عليه الملك الحسن الثاني في مذكراته، حيث أشار لدوره بمعية العلماء في الإفتاء حسب المتغيرات الحديثة بما لا يتعارض مع مبادئ الدين.[29] ومن المعلوم بأنه قد سبق وأن فعل ذلك في عدة مناسبات، كالإفتاء بعدم نحر أضحية عيد الأضحى ثلاث مرات آخرها سنة 1996، وبجواز إفطار المشاركين في عملية مكافحة الجراد في شهر رمضان سنة 1988... بل إن هذه المهمة كما قال؛ أي حفظ الدين وصيانته، هي التي تفرض عليه الانتباه إلى أي مظاهر تحديثية قد تكون متعارضة مع الدين والهوية المغربية، مضيفا بأنه قد يمنعها إن اضطر إلى ذلك.[30]

28 Hassan II: « **Le défi**. », 82

29 Hassan II: « **La mémoire d'un roi** », 96

30 Ibid, 96.

وهكذا، فمن التأويلات التي قدمها الملك الحسن الثاني لدوره الديني انطلاقا من قراءته للفصل 19 من الدستور المشار إليه سابقا، أن الملك بناء على هذا الفصل «مكلف بمهمة ثلاثية: دينية ووطنية وسياسية، فهو يحرص على احترام الإسلام، وضامن استقلال الوطن، وأخيرا فهو ممثل الأمة واستمرارية الدولة والساهر على احترام الدستور».[31] بل يضيف بأن هذه «الشخصنة» للحكم تعبر عن حالة واقعية ملائمة للطبيعة الروحية والمدنية للشعب المغربي الذي هو شعب مؤمن.[32] وهكذا، يتبين بأن الوظيفة الدينية لمؤسسة إمارة المؤمنين هي أهم وظائفها، بل قد تعتبر علة وجود «أمير للمؤمنين»، حيث إن فسخ عقد البيعة غالبا ما يرتبط بتهاونه في هذه المهمة. ويمكننا القول بأن المؤمنين قد يتقبلون تهاون السلطان في حماية الوطن أو أداء دوره السياسي بشكل جيد، لكنهم لن يتقبلوا تخاذله في الدفاع عن الشريعة الإسلامية؛ فالدين أكثر قدسية من الدولة ومن الوطن نفسه بالنسبة إلى المسلم، وهذا إشكال آخر، لكن ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أن الملك الحسن الثاني قد كان على علم بهذه الحقيقة، بل وكان يتصرف على أساسها في اعتقادنا.

أما إذا انتقلنا من الحقل الديني إلى الحقل السياسي، فإننا نقف على أهم وظيفة لإمارة المؤمنين داخل النسق السياسي المغربي، وهي ممارسة «التحكيم» بين مختلف الفرقاء السياسيين والاجتماعيين، وهو ما يفترض الحياد تجاههم مبدئيا. كما أنه يرتبط تاريخيا بمفهوم «البركة» بما تحيل عليه من كاريزما يمتلكها السلطان الشريف المبايع بالإمامة. وهذه البركة التي تعتبر بمثابة «رأسمال رمزي» بتعبير بيير بورديو *Pierre Bourdieu*، يشترك معه فيها أيضا بعض شيوخ الطرق والزوايا، خاصة إن كانوا يجمعون بين الولاية الصوفية والنسب النبوي. وغالبا ما ارتبطت البركة بالاعتقاد بحصول «معجزات» لمن يتمتع بها، سلطانا كان أو شيخا، مما يعزز من مكانته الرمزية والروحية لدى الرعايا المؤمنين.

وفي الواقع، فقد انتقدت المعارضة بشدة تجاوز الملك لدور التحكيم المنوط بالملكية، وجنوحه المفرط لترسيخ «حكم فردي» داخل نظام «الملكية التنفيذية» التي كان يدافع عنها مرارا. وعندما نقل له الصحفي إريك لوران هذه الانتقادات رد الحسن الثاني قائلا: «لدينا الملكية تستند على البيعة، والتي هي تعاقد ديني، ومحكومة بكون الملك ليس من حقه عدم الفعل، يجب عليه أن يتصرف».[33] ولتبسيط تصوره لنموذج الملكية التنفيذية، حيث الملك يسود ويحكم فعلا، يقدم الحسن الثاني مثالا دالا بقوله: «وأيضا إن أراد حكم مقابلة كرة قدم، وهي لعبة أعشقها كثيرا، أن يسيرها بشكل جيد، فيجب عليه أن يجري هو أيضا قرب الكرة، وأحيانا يجب أن يصفر، بل ويوزع البطاقات الحمراء، وأضيف أخيرا بأن الحكم يجب أن يبرهن على حد أدنى من اللياقة البدنية والمقاومة».[34]

31 Hassan II: « **Le défi** », 83

32 Ibid, 83.

33 Hassan II: « **La mémoire d'un roi** », 51

34 Ibid, 52

لقد تكررت الإشارة إلى هذا الدور الحاسم للملكية بصيغ مختلفة في مذكرات الملك الحسن الثاني، وخاصة لتبريره وربطه بتاريخ المغرب وهوية شعبه. فلا يجب أن ننسى بأن المغرب «سلطنة» كما يقول الحسن الثاني، وأنه لا يمكن أن يحكم إلا من خلال القاسم المشترك بين سكانه، وهو الملكية ذات الطبيعة الدينية.[35] وليس هو الوحيد الذي يتبنى هذه الأطروحة، بل هناك عدد من الفاعلين السياسيين والباحثين الذين يدافعون عنها، وبالتالي يشاطرونه نفس الموقف الذي يوفر له الفقهاء المبررات الشرعية اللازمة.

ومن أهم المبررات التي يقدمها المدافعون عن هذا التصور لنظام الحكم ضرورة تجنب الوقوع في «الفتنة» التي تعتبر أشد من القتل. وبالتالي البحث عن الاستقرار بالمعنى الحديث. فالسلطان هو الذي يوحد البلد / الوطن، ويمنع التفرقة والانشقاقات والصراعات بين أفراد المجتمع والجماعات المكونة للأمة. وبناء عليه، فإن هذه الحاجة إلى تحقيق إجماع الجماعة المسلمة تستلزم وجود سلطة حاكمة بالشرع، لحمايته من جهة، ولتحقيق مصلحة الأمة الدنيوية من جهة أخرى... ومهمة تحقيق «الإجماع» هذه لا تنفصل عن مهمة «التحكيم»، والتي لعبت دورا مهما خاصة خلال «العهد الإمبراطوري» في تاريخ المغرب. وهذا ما يستحضره الملك الحسن الثاني في مذكراته، حيث يصف إمارة المؤمنين بأنها قد «كتبت حروفها بمداد الفخر داخل الحدود الوطنية، بل بتعبير أدق داخل حدود الإمبراطورية المغربية، وقد ظلت أسرتنا بفضل حظوتها الدينية والسياسية رمزا للتضامن تنادي باسمه البنيات العميقة الجهوية والعرقية والقبلية التي كانت تبحث عن سلطة تحكيمية عليا، وبفعل نشاط هاته الحركية التي سعت بدأب إلى تحقيق توازنها ورسوخها انبثق كيان يدعى اليوم باسم المغرب».[36]

هكذا نلاحظ بأن الملك الحسن الثاني استحضر هنا التاريخ السلطاني، حيث امتدت الإمبراطورية المغربية الشريفة إلى ما وراء نهر السنغال جنوبا أحيانا، وإلى حدود المغرب الأدنى شرقا أحيانا أخرى. كما ركز على دور مؤسسة إمارة المؤمنين تاريخيا في ضمان وحدة التراب والساكنة على حد سواء، إلا أنه تحفظ من مفهوم «الإمبراطورية» بالمعنى الذي أعطي له خلال الحكم الروماني؛ وذلك «لأن السلطة عندنا لا يحددها المجال الترابي، بل القانون، قانون يسمو فوق الجنسيات، وهذا التصور المستوحى من الإسلام تصور مناسب لروح العصر...ولا يعني ذلك وجوب اتخاذ فكرة الإمبراطورية مثلا يحتذى، بل الحفاظ على بعض من مقوماتها التي لا يزال مفهوم الدولة - الأمة عاجزا عن استيعابها»[37].

هكذا فإذا كان مفهوم «الإمبراطورية»، الذي يترجمه البعض بـ «السلطنة» باللغة العربية، هو حلقة الوصل بين الداخل والخارج بالنسبة إلى إمارة المؤمنين ووظائفها، وإذا كان الملك الحسن الثاني بوصفه

35 Ibid, 172

36 الحسن الثاني: **"عبقرية الاعتدال"**، 119

37 نفسه، 165

أميرا للمؤمنين لا يفرق أصلا بين أدواره الداخلية والخارجية كما يتضح من قوله: «ولا نفرق شخصيا في واجباتنا بين المظهر الإسلامي والمظهر الدولي، إذ إن المظهرين ينسجمان تمام الانسجام؛ لأنهما ينبعان من مصدر أخلاقي واحد»[38]، فإننا نتساءل: ما هي وظائف إمارة المؤمنين في العلاقات الخارجية للمغرب في منظور الملك الحسن الثاني؟

ب) وظائف إمارة المؤمنين على المستوى الخارجي في منظور الملك الحسن الثاني:

بعد الإطلاع على المذكرات، يتضح بأن أهم القضايا الخارجية التي استحضر فيها الملك الحسن الثاني مؤسسة إمارة المؤمنين هي قضية استكمال تحرير الصحراء، ومواجهة كل من التيارات المادية العلمانية والشيوعية، والثورة الشيعية بإيران. ومقابل ذلك، عمل أمير المؤمنين الملك الحسن الثاني على تقديم هذه المؤسسة بوصفها حصنا منيعا للإسلام المعتدل ضد التطرف، وواسطة موثوقة لتحقيق السلام، وإنجاح الحوار بين الإسلام والغرب، والحوار بين إتباع الديانات التوحيدية.

فمن المعلوم بأن قضية الصحراء منذ ظهورها، وهي تشكل حجر الزاوية في السياسة الخارجية للمغرب. ولهذا تم ربط السياسة الخارجية المغربية تجاه أية دولة بناء على موقفها من هذه القضية. كما ربط الملك الحسن الثاني إستراتيجيته في معالجتها بإمارة المؤمنين، انطلاقا من الرأي الاستشاري الذي طالبت به المملكة المغربية محكمة العدل الدولية حول الموضوع سنة 1975، والذي أقرت فيه هذه الأخيرة بوجود روابط قانونية وروابط بيعة بين قبائل الصحراء والسلطان المغربي قبل الاستعمار. وهذه هي أهم حجة دينية وتاريخية وقانونية دافع بها عن خطواته لاستكمال تحرير المنطقة من خلال المسيرة الخضراء، والتي اختار لها وصفا دينيا هو عملية «الفتح» تيمنا بعملية «فتح مكة» التي قادها النبي محمد قبل 14 قرنا.

وبما أن البيعة في المغرب أسبق من القانون الدولي حسب الحسن الثاني، وأن ما يميزها عن البيعة في مناطق أخرى وفترات أخرى أنها تكون مكتوبة، كما قال في الخطاب الذي علق فيه على فتوى محكمة العدل الدولية يوم 1975/10/16؛ فقد أعلن في نفس الخطاب عزمه إطلاق المسيرة الخضراء بمشاركة 350 ألف مغربي ومغربية، منهم 10% نساء، يحملون العلم المغربي والقرآن الكريم. ورغم اختلاف المواقف الدولية تجاه خطوته تلك، فقد حظيت بدعم حلفاء المغرب وأصدقائه، وهو الدعم الذي وصل إلى حد مشاركة ممثلين لدول صديقة وشقيقة في المسيرة نحو المناطق الصحراوية المسترجعة، «فلن ننسى أبدا بأنه في طريق العيون إلى جانب راية الرسول وراية بلدنا رفرفت رايات بلدان شقيقة مثل: الأردن، الغابون، السنغال، الكوديفوار، السودان، إضافة لرايات قطر والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة».[39]

38 نفسه، 300

39 Hassan II: « **Le défi** », 190

لقد حول الملك الحسن الثاني خطابه الذي أعلن فيه عن قراره تنظيم المسيرة الخضراء مناسبة لشرح مفهوم البيعة.[40] وذلك حينما كان يعلق على حكم محكمة العدل الدولية، الذي اعتبره انتصارا قانونيا للمغرب. وبمثابة اعتراف قانوني دولي بأحقيته في بسط سيادته على تراب الصحراء التي كانت تحت الاستعمار الإسباني؛ فحبل البيعة لا ينقطع أبدا كما يردد الملك دائما. لهذا، فإن باشا تندوف قد أتى للقصر الملكي لأداء البيعة غداة نفي الأسرة الملكية سنة 1953 كما قال الملك الحسن الثاني في مذكراته، مضيفا بأنه إلى حدود تلك اللحظة كان الطابع البريدي الوحيد المتداول في تندوف هو الطابع المغربي.[41] ونحن نعلم بأن تندوف هي المنطقة التي منحتها الجزائر لقيادة جبهة البوليزاريو لإيواء «اللاجئين الصحراويين». كما نعلم أيضا، الجدل المغربي الجزائري الذي يطفو على السطح أحيانا حول أحقية السيادة على «الصحراء الشرقية» التي توجد على الحدود بينهما، وخاضعة حاليا للسيادة الجزائرية، بعدما اقتطعها الاستعمار الفرنسي وألحقها بمستعمرة الجزائر بداية القرن الماضي.

هكذا إذن، فقد ربط الملك الحسن الثاني تحرير الصحراء بالبيعة؛ لأن العلاقة الناجمة عنها حسبه، لا تقل في قوتها القانونية عن علاقة «السيادة» بالمعنى الغربي. لهذا فصّل في هذا الخطاب المشهور القول في موضوع البيعة وأنواعها، مؤكدا بأن البيعة في المغرب إضافة إلى ميزتها في كونها كانت دائما مكتوبة، فهي ليست فقط بيعة أهل الحل والعقد لأمير المؤمنين، بل يترتب عليها بيعة من يمثله هؤلاء من أفراد الأمة. وبذلك، يتضح أن الحسن الثاني انتصر للقانون الدولي الإسلامي على حساب القانون الدولي الغربي، ولمفهوم البيعة على حساب مفهوم «السيادة» في معالجته لهذه القضية كما يتضح من خطابه المذكور؛ وذلك «لأن هناك روابط قانونية وروابط بيعة، فيمكن مثلا أن نكون محتلين أرضا ومستعمرين لها وبيننا قانون ينظم المعاملات، ولكن لم تكن بيعتها في عنقنا، وقد وقع هذا في تاريخ المغرب. أما هنا، فقد قالت محكمة العدل: هناك روابط قانونية وروابط بيعة بين المملكة المغربية والصحراء».[42]

ولا يجب أن ننسى أيضا، بأن خطري بنسعيد الجماني رئيس «الجماعة» التي كانت تمثل ساكنة الصحراء كهيئة منتخبة قد قدم بمعية أعضاء يمثلون «الجماعة» الصحراوية نص «تجديد البيعة» للملك الحسن الثاني خلال استقباله في أجدير يوم 2 نونبر 1975؛ أي بعد الخطاب المذكور بأسبوعين وقبيل انطلاق المسيرة الخضراء بأقل من أسبوع. كما أن المذهب الفقهي المالكي المعتمد رسميا في المغرب قد تم استحضاره أيضا في محكمة العدل الدولية قبل إصدار الحكم / الفتوى المذكورة. وبناء على ذلك، اعتبر الحسن الثاني بأن من

40 الحسن الثاني: **انبعاث أمة** ج 20 - مطبوعات القصر الملكي – الرباط 1975 من 138 إلى 149

41 Hassan II: « La **mémoire d'un roi** », 82

42 الحسن الثاني: **انبعاث أمة** ج 20 139

واجبه الوفاء بالتزاماته تجاه رعاياه بالصحراء، «فواجبي الديني كخادم البلاد وخادم الأمة وكأمير للمؤمنين وبما أن بيعتهم لي باقية في عنقهم، أن أقوم بواجبي وألتحق بشعبي في الصحراء».[43]

هذا بالنسبة إلى وظيفة مؤسسة إمارة المؤمنين في الدفاع عن الوحدة الترابية. أما دورها في الدفاع عن الهوية الدينية للبلاد، أو الوحدة المذهبية بشكل أدق، فتجلى بوضوح في مواجهة المد الشيعي الذي نجم عن الثورة الإيرانية سنة 1979. فنحن نعلم بأن الدفاع عن المذهب السني المالكي يعتبر مهمة حيوية بالنسبة إلى أمير المؤمنين داخليا وخارجيا أيضا. وقد شكلت هذه الثورة بقيادة رجل الدين الشيعي «روح الله الخميني» (1989/1902) تهديدا لموقع الزعامة الروحية للعالم الإسلامي الذي كان يطمح أمير المؤمنين الملك الحسن الثاني أن يتبوأه، على الأقل منذ 1969 ويترأسه لأول قمة للعالم الإسلامي، والتي نتج عنها تشكيل «منظمة المؤتمر الإسلامي» للدفاع عن القدس ضد الاحتلال الصهيوني. لهذا، انتقد الحسن الثاني طموح قادة الثورة الإيرانية لتصديرها لبلدان المنطقة، في نوع من «الإمبريالية الدينية» كما وصفها في حواراته الصحفية، بل عمل بوصفه أميرا للمؤمنين على استصدار فتوى من العلماء تكفر الخميني سنة 1982؛ وذلك بسبب تصريحات له يعتبر فيها «الإمام»، المقدس/المعصوم في المذهب الشيعي الاثني عشري المعتمد رسميا في إيران، أقرب إلى الله من النبي محمد... وهي أيضا السنة التي أصبح فيها الحسن الثاني رسميا رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي في مصادفة ملفتة.

كما انتقد الحسن الثاني كذلك، تضخيم شيعة إيران لعدد الأحاديث النبوية، فبينما لا يتجاوز عدد الصحيح منها حسبه 20 أو 25 ألف أوصلها الإيرانيون لـ 100 ألف[44]، بل غالبا ما يربط بين هذه الثورة الدينية وانتشار التطرف الإسلامي؛ «فالثورة الإيرانية هي الحركة الراديكالية الإسلامية الوحيدة التي حالفها النجاح، وقد كان لنجاحها كبير أثر في الأحداث الخطيرة التي شهدها عقد الثمانينيات، حيث كان الهدف المنشود هو احتلال مقعد الزعامة الإيديولوجية من العالم الإسلامي، فزاد الوضع من ذلك تعقيدا في لبنان وفي الشرق الأوسط بأكمله»[45]. هكذا نلاحظ بأن الملك الحسن الثاني ربط بين هذه الثورة التي أطاحت بنظام الشاه، وما أعقبها من أحداث دامية في الشرق الأوسط. وخاصة الحرب الإيرانية-العراقية خلال الثمانينيات، والحرب الأهلية بلبنان في نفس الفترة، وأحداث العنف بالحرم المكي في العربية السعودية التي دبّرها حجاج إيرانيون أو حجاج شيعة، والتي وقعت أخطرها سنة 1987...

ولا تعود معارضة الحسن الثاني لهذه الثورة فقط لتعاطفه مع صديقه الشاه محمد رضى بهلوي (1919 - 1980) الذي أطاحت به بعد 38 سنة من الحكم، وهي نفس الفترة التي قضاها الحسن الثاني فيه أيضا في

43 نفسه، 142

44 Hassan II: « La **mémoire d'un roi** » 100

45 الحسن الثاني: **"عبقرية الاعتدال"**، 17

مصادفة أخرى. فقد وجه له مرارا انتقادات يفهم منها تحميله جزءا من المسؤولية عما وقع، حيث ذكر بأنه قد عاتبه مثلا «على تناسي العهد الإسلامي في سرد تاريخ بلاده في حفل ضخم لم يستجب الحسن الثاني لدعوته لحضوره، خاصة مع ملاحظته بأنه قد بدأ الانزلاق».[46] بل قام بالمقارنة بينه وبين الشاه، فتكوين هذا الأخير بعيدا عن الإسلام هو الذي أرغمته ظروف الحرب على المكوث بالمغرب، وتلقي تكوين ديني كما قال. ومن المعلوم بأن نزعة الشاه «التغريبية» والتحديثية المتسرعة كانت من أهم أخطائه حسب البعض.

وإضافة إلى مواجهة التمدد الشيّعي العابر للحدود، تحتل إمارة المؤمنين موقع الصدارة في صف مواجهة التيارات «الهدامة» الشيوعية والعلمانية؛ «فقد وقفت الأديان جميعها صفا ضد الإيديولوجية الشيوعية التي ناصبت الفكر الديني العداء وحاربت الإسلام فيما حاربت، فالجنوح المفرط إلى العلمانية كان ولا ريب سيعود بالعالم إلى وثنيته الأولى».[47] وإذا كانت مواجهة التيار العلماني القومي من جهة، والمد الشيوعي من جهة أخرى، خلال عقدي الستينيات والسبعينيات على التوالي محركا أساسيا للسياسة الدينية لأمير المؤمنين الملك الحسن الثاني داخليا وخارجيا، فإننا لا نختزل مثلا، كما يفعل بعض الباحثين، أهداف إحداث منظمة المؤتمر الإسلامي في مجرد رد فعل منه على هذا التيار أو ذاك؛ وذلك لعدة أسباب أهمها أن ظهور هذه المنظمة الدولية في المغرب سنة 1969 قد أتى في سياق محاولات حثيثة سبقته منذ عشرينيات القرن 20. إضافة لما هو معلوم من دور لملك العربية السعودية فيصل في اقتراح فكرة القمة واقتراح مكان إجرائها، ثم مباركة الجامعة العربية للخطوة، رغم وجود أعضاء مؤثرين فيها كمصر، والذين كانوا ضد الفكرة مبدئيا...

ولابد أن نقف بالمناسبة عند تصور الملك الحسن الثاني لمفهوم «الأمة الإسلامية»، خاصة وأن شعوب دول العالم الإسلامي الأعضاء في هذه المنظمة تتميز بالتنوع الثقافي والاختلافات اللغوية والحضارية، كما تنص دساتير أغلبية هذه الدول على مبدأ علمانية نظمها السياسية... ولهذا، نجد الحسن الثاني يؤكد بأن «الإسلام ليس نزعة قومية، أما أسطورة الأمة الإسلامية الجامعة، فقد تم إحياؤها غداة الحرب العالمية الأولى بهدف التوفيق بين مختلف القوميات وبين الإمبراطورية العثمانية، وهي من الترهات التي سرعان ما تلاشت»[48]. إن هذا التصور العقلاني والواقعي لمستقبل الوحدة الإسلامية يفتحنا على إشكال الداخلي والخارجي في المشروعية الدينية لأمير المؤمنين، وفي حدود الشرعية والسيادة التي يبحث عنهما. فالحسن الثاني أقر بواقع وحقيقة الدولة القومية الحديثة، والتي أصبح فيها المجال الترابي يحدد مجال السيادة التي يتمتع بها النظام الحاكم فيها. وبناء عليه، «ولأن الأمة ليست هيئة روحية بحتة، فإن لها اليوم امتدادات في

46 Hassan II: « **La mémoire d'un roi** », 217

47 الحسن الثاني: **"عبقرية الاعتدال"**، 19

48 نفسه، 213

المنظمات الإسلامية الحكومية والدولية تقف دليلا على استمرارية الروابط القائمة بين أعضاء أمة يعملون على تفعيل الحلول الدبلوماسية؛ أي اعتماد الحوار لحل النزاعات الداخلية أو الخارجية التي تهم الأمة».[49]

ولتوضيح تصوره الذي يجمع فيه بين مفهومي «الأمة الإسلامية»، ومفهوم «الدولة القومية / الوطنية / الحديثة» أكد الحسن الثاني بأن الانتماء إلى الأمة بهذا المعنى، لا يتعارض مع الانتماء إلى الدول الوطنية المختلفة، ولا مع العبقرية الاجتماعية والثقافية، بل والسيكولوجية الخاصة بكل شعب من الشعوب التي تكون جميعها فسيفساء ما يعرف بالأمة الإسلامية [50]. وانسجاما مع هذا التوجه، يوضح بأن صفة أمير المؤمنين التي يتمتع بها ملك المغرب تعطيه صفة دينية تعزز من سلطته الدنيوية، «وملك المغرب هو الوحيد الذي يتمتع بهاته السلطة المزدوجة، وإن يكن ذلك تجاه شعبه وحده؛ وذلك ما جعل حبل السيادة لا ينقطع أبدا»[51]. وهذا يعني بأن أمير المؤمنين الحسن الثاني يعلم حدود سلطته وحدود مشروعيته الدينية؛ إذ رغم أن نموذج «الخلافة» الذي يُقاس عليه عندما نتحدث عن إمارة المؤمنين يفترض توحيد جميع المسلمين في العالم تحت ظل نفس الحكم المركزي، إلا أن واقع القرن 20 ليس هو واقع القرن السابع ميلادي، ولذلك اقتضت العقلانية والواقعية أن يتبنى الملك الحسن الثاني هذا الموقف بخصوص هذه القضية.

وإذا كانت التيارات المادية الشيوعية والثورة الشيعية الإيرانية والحركات الإسلامية المتطرفة بمثابة أعداء أيديولوجيين لأمير المؤمنين كما كان يعلن بوضوح في خطبه وكلماته ورسائله، مبررا مواقفه غير المهادنة مع هؤلاء حسب كل حالة، فإن الموقف يختلف كليا تجاه قضية الحوار مع أتباع الديانات التوحيدية الأخرى، وأيضا تجاه قضية التوسط بين الغرب والعالم العربي والإسلامي، حيث عمل الحسن الثاني على تقديم نفسه بصفته الدينية كفاعل دولي لا غنى عنه في معالجة قضايا التطرف والإرهاب، والحوار العربي الإسرائيلي، وأيضا في ربط الاتصال بين العالم الإسلامي وزعيم الكنيسة الكاثوليكية قداسة البابا. كما ظل يؤكد مرارا بأنه كان دائما يرى في بلده صلة الوصل بين الثقافات والحضارات وخاصة بين الإسلام والغرب.[52]

وهذا الدور التوفيقي، أو دور الوساطة في بعض القضايا الدولية، خاصة ذات الطبيعة الدينية، يستمد مشروعيته من طبيعة «الإسلام المغربي المعتدل» المرتبطة بدورها بطبيعة المذهب السني المالكي المتميز بالاعتدال والتسامح والانفتاح، والذي يستفيد من حماية الدولة وتشجيعها داخليا وخارجيا لكونه المذهب الرسمي للبلاد، إذ باستثناء فترة قصيرة خلال العهد الموحدي تبنت الدولة خلالها مذهبا أيديولوجيا متشددا،

49 نفسه، 265
50 نفسه، 304
51 نفسه، 165
52 نفسه، 34

ظل المذهب المالكي هو السائد في الحياة الدينية والسياسية المغربية منذ قيام الدولة المغربية قبل 12 قرنا إلى الآن. «فقد بقيت بحمد الله منذ أسسها أحفاد الرسول (ص) حصنا منيعا من حصون العقيدة الإسلامية الحقة، وقد عرف الملوك المغاربة جميعهم كيف يحافظون على مذهب سني راسخ لا يقبل التطرف ولا المتطرفين، ولا مكان فيه للأفكار الطائفية الضيقة ولا تساهل مع الدجالين والمنافقين»[53]. وقد سبق وأكدنا بأن المذهب المالكي يعتبر من الثوابت الدينية للمملكة، وليس هذا فحسب، بل يذهب المختصون إلى أنه قد طبع كل من العقيدة الأشعرية والتصوف السني المغربي بطابعه الخاص؛ وذلك لعدة أسباب أهمها: أسبقيته الزمنية في الوصول إلى المغرب والتجذر في التربة المغربية وطبيعته المرنة وانفتاحه على العرف ...

ولم تقتصر دعوات الملك الحسن الثاني للحوار مع المسيحية على الخطاب فقط، بل قام بخطوات عملية في هذا الاتجاه، حيث يورد لنا واقعة دالة في مذكراته خلال زيارته الأولى للفاتيكان سنة 1980. فبما أن البرتوكول ينص على استقبال ضيوف البابا من طرف كاتب الدولة أولا، فقد أخبروه بأنه يريد خلق سابقة برفضه لذلك، ليجيب بالقول: «ليس هناك سابقة فعلا، فأول مرة رئيس بلد مسلم من سلالة الرسول وأمير المؤمنين يزور الفاتيكان، أتيت لزيارة البابا وليس Mgr Casaroli الذي يمكنه أن يلتحق بنا لاحقا»[54]، ولقد كان له فعلا ما أراد. هذا مع الإشارة إلى أن البابا كان قد أرسل رسالة للملك بوصفه رئيسا لأول مؤتمر قمة للعالم الإسلامي سنة 1969، والذي قال عنه الحسن الثاني «بأنه أول اجتماع للعالم الإسلامي منذ البعثة النبوية»[55]. كما نعلم أيضا الزيارة التاريخية التي قام بها البابا يوحنا بولس الثاني سنة 1985 للمغرب، حيث خطب أمام عشرات آلاف الشباب بملعب بمدينة الدار البيضاء كبرى المدن المغربية.

هكذا إذن، فالإسلام عموما وإمارة المؤمنين على وجه الخصوص، حسب تصور الملك الحسن الثاني، يمكن أن تلعب دورا مهما في التقارب بين الأديان من جهة، وفي الحوار بين الشعوب العربية والإفريقية والإسلامية والغربية من جهة أخرى. خاصة وأنه أقر في مذكراته بأنه لم يكن يفصل في مهمته بين الجانب الديني والسياسي، أو الداخلي والخارجي؛ وذلك «لأن في عنقي إمارة المؤمنين، لذلك فإنني أستوحي من مبادئها كل حين القرارات التي أتخذها باسم المغرب للدفاع عن القضايا الدولية أو مساندتها، وذلك اعتبارا لما تتمتع به المملكة من سيادة كاملة».[56]

وكمثال واقعي لهذا الربط بين الديني والسياسي في العلاقات الخارجية للمغرب كما يراها الملك الحسن الثاني، وبعد استفساره من طرف الصحفي إريك لوران عن سبب اهتمامه الخاص بإفريقيا، وما إذا كان

53 نفسه، 35

54 Hassan II: « **La mémoire d'un roi** », 33

55 Ibid, 51

56 الحسن الثاني: **"عبقرية الاعتدال"**، 304-305

ذلك اهتمام مغربي أم إسلامي، أجاب الحسن الثاني: «هو اهتمام مغربي وإسلامي، وهو بكل بساطة اهتمام إنساني، فالأواصر التي تربط المغرب الإسلامي بالبلدان الواقعة جنوب الصحراء أواصر تمتد إلى حدود القرن 11 م، ومنذ القرن الأول للهجرة والإسلام موجود في إفريقيا، فهو إذن في قلب الانشغالات الإفريقية»[57]. هكذا تشكل العلاقات المغربية الإفريقية نموذجا لعلاقات المغرب الخارجية التي لعب الدين الإسلامي دورا أساسيا في إعادة إحيائها وتطويرها بعد الاستقلال. وخصوصا مع الجزء الغربي من إفريقيا جنوب الصحراء الذي يشترك في نموذج التدين مع المغرب، بل يعتبر المغرب مرجعية دينية بالنسبة إلى مسلمي تلك البلدان حسب البعض، أو على الأقل لغالبية المسلمين بها. ونقصد بنموذج التدين ثلاثية المذهب الفقهي المالكي، والعقيدة الأشعرية والتصوف السني.

أما في باقي القضايا الدولية، فالإسلام لديه ما يقدمه بوصفه عاملا مساعدا على حل الصراعات حسب الملك الحسن الثاني، «فالإسلام اليوم لا غنى عنه لتسوية القضايا الكبرى الراهنة نظرا للموقع الإستراتيجي الذي تحتله الدول الإسلامية، ونظرا للرصيد الأخلاقي الذي يتمتع به ديننا ولقدرته على الانفتاح»[58].

خاتمة:

بناء على كل ما سبق، يمكننا أن نخلص إلى أن مفهوم إمارة المؤمنين في منظور الملك الحسن الثاني كما قدمه في مذكراته يرتبط بـ «نظرية الخلافة»، بوصفها نيابة عن الرسول (ص) في الحفاظ على الدين، وتسيير شؤون المسلمين وفق ضوابط الشريعة المستمدة من القرآن والسنة النبوية، مع إمكانية الاجتهاد في ضوء نصوصهما.

وتعتبر البيعة المرتبطة غالبا بالنسب النبوي الشريف في الحالة المغربية، أهم أسس إمارة المؤمنين، والتي بموجبها تنشأ السلطة التأسيسية العليا. ويترتب عنها عدة واجبات على كل من المؤمنين الذين يبايعون مباشرة أو عبر وساطة أهل الحل والعقد من جهة، وعلى أمير المؤمنين المبايع من جهة أخرى، وهي واجبات دينية ووطنية وسياسية بالنسبة إلى الملك الحسن الثاني كما رأينا.

وعلى الرغم من أن بنية مؤسسة إمارة المؤمنين لا تنفصل عن وظائفها؛ فقد حاولنا التمييز بين وظائف دينية وسياسية، على المستويين الداخلي والخارجي؛ فداخل البلاد يعتبر أمير المؤمنين حاميا لممارسة الشعائر الدينية ومدافعا عن «الإسلام الرسمي»، كما أنه يمارس وظيفة التحكيم داخل الحقل السياسي،

57 نفسه، 306

58 نفسه، 223

والمرتبطة بمقولة «الإجماع» الذي يعتبر أهم أهداف عملية التحكيم، وبالتالي فتحقيقه يشكل أهم أدوار أمير المؤمنين.

أما خارجيا، فتنوعت وظائف هذه المؤسسة بين الدفاع عن الوحدة الترابية واستكمال تحرير منطقة الصحراء، وتحقيق الاستقرار من خلال آلية «الإجماع» بين مختلف الجهات والجماعات، خاصة خلال العهد «الإمبراطوري» في تاريخ المغرب. كما تجلت أدوارها «الدفاعية» في مواجهة كل من التيارات العلمانية والشيوعية المادية، والمد الشيعي الذي ارتبط بالثورة الإيرانية، وأخيرا الحركات الدينية المتطرفة.

وفي مقابل ذلك، عمل أمير المؤمنين الملك الحسن الثاني على تقديم نفسه والمؤسسة التي يمثلها كطرف لا غنى عنه في العلاقات الدولية، وخاصة في قضيتي الوساطة بين العرب وإسرائيل، والحوار بين اتباع الديانات التوحيدية...

المراجع:

- الحسن الثاني: **انبعاث أمة** ج 20 - مطبوعات القصر الملكي - الرباط 1975

- الحسن الثاني: «عبقرية الاعتدال: **الإسلام في مواجهة تحديات العصر**»، حوارات مع إريك لوران Eric Laurent، الناشر: عثمان العمير، د.ت. (1999 في تقديرنا).

- جون واتربوري: **أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ط 2، ترجمة عبد الغني أبو العزم - عبد الأحد السبتي - عبد اللطيف الفلق، مطبعة فضالة، المحمدية، 2004

- ريمي لوفو: «**الفلاح المغربي المدافع عن العرش**» ترجمة محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر 2001؛ و«الإسلام والتحكم السياسي في المغرب»، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، السياسة الدينية في المغرب العربي، السنة 4، ع 92/1991/14/13، مطبعة المعارف الجديدة.

- عبد الله حمودي: «**الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**»، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال، الدار البيضاء 2000

- عمر بندورو: **النظام السياسي المغربي**، ط 1، سلسلة القانون العام، 2002.

عبد الشافي خالد: «**توظيف المرجعية الدينية في خطب الملك الحسن الثاني**» بحث نيل شهادة الماستر في تاريخ الزمن الراهن موسم: 2013/2012، كلية الآداب ع. ا. محمد 5 أكدال الرباط

- محمد الطوزي: «**الملكية والإسلام السياسي في المغرب**»، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي، دار النجاح الجديدة مارس 2007

- محمد المعتصم: «**النظام السياسي الدستوري المغربي**»، مؤسسة إيزيس للنشر، الدار البيضاء، ط 1، مارس 1992

- chambredesrepresentants.ma/ar/1996-دستور

- www.sgg.gov.ma/BO/AR/1961/BO_2566ar.pdf

- Hassan II: « **Le défi** », Edition Albin Michel, Paris, 1976

- Hassan II: « **La mémoire d'un roi** », entretiens avec Eric Laurent, Librairie Plon 1993

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2021

جميع الحقوق محفوظة © 2021